

ورشة عمل إقليمية حول الحوكمة المسؤولة للذكاء الاصطناعي في الدول العربية 16-17 سبتمبر 2026 - المنامة (البحرين)

البيان الختامي للحوكمة المسؤولة للذكاء الاصطناعي في الدول العربية

نحن المشاركون في الورشة الإقليمية حول الحوكمة المسؤولة للذكاء الاصطناعي في الدول العربية، ممثلين عن الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية والدولية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، إذ نؤكد على:

- أن الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة استراتيجية لتعزيز التنمية الشاملة والتحول الرقمي، ويستدعي في الوقت ذاته ضمانات قوية لحماية الخصوصية والمساواة والمساءلة.
- أن تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره يجب أن يتمحور حول الإنسان، ويتمشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.
- أن التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات يشكلان ركيزة أساسية لترجمة المبادئ إلى ممارسات عملية، استناداً إلى الاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعي (2025)، والميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي 2026، وإعلان الدوحة بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان (27-28 مايو 2025)، فضلاً عن توصية اليونسكو لعام 2021 بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وغيرها من المرجعيات الدولية ذات الصلة مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واتفاقية مجلس أوروبا الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

التوصيات:

- الحكومات والمؤسسات العامة
- تطوير أطر تنظيمية وتشريعية توازن بين الابتكار والتنمية من جهة، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والخصوصية والأمن من جهة أخرى.
 - دمج وتطبيق "مجموعة أدوات الحوكمة العربية" (Arab Governance Toolkit) بما يتوافق مع الأولويات الوطنية والسياقات المؤسسية، مع ضمان مواءمتها مع الأطر والالتزامات الإقليمية ذات الصلة.
 - ضمان وجود إشراف بشري على استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحساسة.
 - وضع أو تعزيز متطلبات إجراء تقييمات لأثر أنظمة الذكاء الاصطناعي - ذات التأثير الكبير - على حقوق الإنسان، وذلك قبل نشرها وطوال دورة حياتها، بما في ذلك بعد إجراء أي تعديلات جوهرية عليها.
 - إنشاء أو تعزيز آليات مستقلة ومناسبة للرقابة وحماية البيانات، وتزويدها بالصلاحيات والموارد والخبرات الكافية لمراقبة أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك رصد مخاطر التمييز والتحيز الخوارزمي.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

- دمج وتطبيق "الدليل العربي لرصد الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان" لمتابعة تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، وتعزيز الامتثال لمعايير حقوق الإنسان في التشريعات واللوائح المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.
- التعاون مع المجتمع المدني لرصد الانتهاكات وضمان الوصول إلى آليات الإنصاف.
- الاستثمار في بناء القدرات الداخلية فيما يتعلق بتأثيرات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك إنشاء "مجتمع ممارسة" إقليمي لتيسير تبادل المعرفة وتوفير تحديثات دورية على مستوى المنطقة.

القطاع الخاص

- تعزيز الشفافية والمساءلة والابتكار المسؤول في تطوير ونشر واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- إجراء تقييمات مناسبة لأثر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، والتحقق اللازم من حقوق الإنسان، لا سيما بالنسبة للتطبيقات ذات الأثر الكبير، وإبلاغ النتائج ذات الصلة وتدابير التخفيف.
- تعزيز إدارة المخاطر وتدابير منع التمييز، وحماية الخصوصية والحقوق الرقمية، ومعالجة الأضرار الفعلية أو المحتملة على حقوق الإنسان.
- ضمان وجود آليات مناسبة للشكاوى والانتصاف والمساءلة، بما في ذلك الحالات التي تُسهم فيها أنظمة الذكاء الاصطناعي في آثار سلبية على حقوق الإنسان.

الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني

- تعزيز البحث والتدريب والخبرات المستقلة في مجال الذكاء الاصطناعي المسؤول وحقوق الإنسان والحقوق الرقمية.
- رصد تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتحديد المخاطر والأضرار والإبلاغ عنها، ودعم الأفراد والمجتمعات المتضررة في الوصول إلى المعلومات والشكاوى والانتصاف.
- المساهمة بوجهات نظر مستقلة في عمليات وضع السياسات الوطنية والإقليمية والحواريين أصحاب المصلحة المتعددين.
- دعم تطوير الأدلة والمنهجيات والمؤشرات لرصد أثر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان.

الجهات الفاعلة في مجال العدالة وإنفاذ القانون

- تعزيز معارف ومهارات القضاة والمدعين العامين والمحامين ومسؤولي إنفاذ القانون بشأن الآثار القانونية والأخلاقية والحقوقية للذكاء الاصطناعي من خلال تدريب متخصص.
- تعزيز الضمانات لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة وإنفاذ القانون، بما في ذلك الرقابة البشرية والشفافية وعدم التمييز وحماية البيانات وإمكانية الوصول إلى سبل انتصاف فعالة.

حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والحقوق الرقمية

- تعزيز التدابير القانونية والتقنية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والناشطين من التهديدات والانتهاكات الرقمية التي تنطوي على تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- ضمان وجود قنوات متاحة للإبلاغ والتحقيق والسبل القانونية في القضايا المتعلقة بانتهاكات الحقوق الرقمية والحريات الأساسية التي يتم تفعيلها بواسطة الذكاء الاصطناعي.

مجالات التعاون والعمل الإقليمي (خارطة طريق تنفيذية)

تشكل المجالات التالية إطارًا عمليًا للتعاون المستمر بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والحكومات، والمنظمات الإقليمية والدولية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والجهات المعنية الأخرى:

1. إنجاز ونشر الموارد الإقليمية: مواصلة تطوير ونشر وتعزيز استخدام مجموعة أدوات الحوكمة العربية ودليل رصد الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان عبر الشبكات الإقليمية والوطنية.
2. تبادل المعرفة الإقليمي: تبادل الخبرات الوطنية والممارسات الناشئة والدروس المستفادة والبحوث ذات الصلة بالحوكمة والحقوق الرقمية.
3. تنمية القدرات: تحديد ومعالجة احتياجات بناء القدرات لدى الحكومات والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
4. التطبيق والتعلم على المستوى الوطني: استكشاف فرص تطبيق الموارد الإقليمية بما يتوافق مع الأولويات الوطنية وتبادل أفضل الممارسات.
5. مشاركة القطاع الخاص المسؤولة: تشجيع الحوار مع شركات التكنولوجيا والاتصالات والناشئة بشأن الابتكار المسؤول والشفافية والمساءلة.
6. الحوار متعدد الأطراف: تعزيز الحوار بين الحكومات والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص حول الفرص والمخاطر الناشئة.
7. تطوير الأدوات والأساليب الإقليمية: تحديث وتطوير التوجيهات وأساليب الرصد والموارد العملية استجابةً للتطورات التكنولوجية واحتياجات الحوكمة.

يعد هذا البيان الختامي إطارًا عمليًا للتعاون الإقليمي المستمر، وبداية لمسار مشترك نحو حوكمة مسؤولة للذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية. نجاحها يعتمد على التزام جماعي من الحكومات والمؤسسات الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، لضمان أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة للتنمية والعدالة والكرامة الإنسانية.

انتهى